

نموذج IS LM BP

كما تؤثر السياسات المالية او النقدية علي منحنى IS LM ، فهي ستغير ايضا من رصيد ميزان المدفوعات. يؤثر نظام سعر الصرف المرن ، على معدل سعر الصرف و بالتالي علي الطلب ، فينزاح كل من منحنى IS و BP. في ظل نظام سعر الصرف الثابت ، يغير رصيد ميزان المدفوعات العرض النقدي وبالتالي ينزاح منحنى LM.

تطبيق نموذج IS LM BP

يحقق نموذج IS LM BP التوازن المتزامن لسوق السلع والخدمات (IS) ، سوق النقود (LM) والسوق الخارجي (BP). إن الانفتاح على الخارج يغير ميزان سوق السلع والخدمات (IS) بإدماج كل من الصادرات والواردات. ويجب أن يأخذ توازن سوق النقد (LM) الآن في الاعتبار الاصدار النقدي. يتبين من خلال نموذج Mundell-Fleming أن رصيد ميزان المدفوعات يرتبط أساساً بمتغيرات داخلية وخارجية أهمها الطلب الكلي المحلي والطلب الكلي الخارجي ومعدل الصرف الحقيقي. وبما أن الاقتصاد الوطني يرتبط أساساً في معاملاته التجارية الخارجية مع عدد محدود من أهم الشركاء التجاريين، فإنه يُستحسنُ قياس وحساب معدل الصرف الحقيقي الفعلي.

بالنسبة للتوازن في سوق السلع والخدمات

تمثل حالة التوازن في سوق السلع والخدمات بواسطة المعادلة التالية

$$Y = C(Y - T) + I(r) + G(Y) + X(e) - M(Y, e)$$

لكي يكون السوق في حالة توازن ، يجب أن يكون الانتاج الكلي مساوياً بالضرورة للطلب على السلع الوطنية (الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق العام - الواردات + الصادرات ، المتغير I هو معدل الفائدة الاسمي ، e سعر الصرف الحقيقي.

للإشارة يرتبط حجم الواردات إيجابياً بالدخل الكلي وسلبيًا بسعر الصرف الحقيقي، حيث كلما زاد الدخل الكلي زاد الطلب على السلع الأجنبية ، ايضا ، إن الزيادة في سعر الصرف الحقيقي يسبب انخفاض حقيقي في العملة المحلية وبالتالي زيادة في أسعار السلع الأجنبية مقارنة بالسلع الوطنية. نتيجة لذلك، ينخفض حجم الواردات مع ارتفاع أسعار الصرف. يرتبط حجم الصادرات إيجابياً مع سعر الصرف الحقيقي اذ تصبح السلع الوطنية أرخص نسبياً وبالتالي فهي أكثر طلباً من الأجانب وبالتالي زيادة في حجم الصادرات. تعني الزيادة في سعر الصرف الحقيقي انخفاض حقيقي في العملة المحلية و بالتالي اكتساب القدرة التنافسية.

إذا اعتبرنا ان $BC = X(e) - M(Y, e)$ حيث BC تمثل الميزان التجاري، إن زيادة الناتج المحلي تزيد من حجم الواردات وبالتالي نقص في ميزان التجاري. بينما تؤدي الزيادة في سعر الصرف الحقيقي إلى زيادة في الميزان التجاري

مما سبق يمكننا الآن استنتاج آثار التغير في سعر الفائدة أو سعر الصرف علي الطلب وبالتالي على مستوى الانتاج التوازني:

- تؤدي الزيادة في سعر الفائدة إلى انخفاض في نفقات الاستثمار وبالتالي انخفاض في الطلب على السلع الوطنية أي انخفاض في الاستهلاك. هذا يؤدي إلى انخفاض الانتاج التوازني بفعل المضاعف.

- تؤدي الزيادة في سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الطلب نحو السلع الوطنية ، وبالتالي إلى زيادة في الصادرات أي في الميزان التجاري. ان الزيادة في الميزان التجاري ترفع الطلب الكلي وبالتالي مستوى الانتاج التوازني.

بالنسبة للتوازن في السوق النقود

عرض النقود معطي بينما يرتبط الطلب الحقيقي على النقود إيجابيا مع حجم المعاملات (مستوى الانتاج) في الاقتصاد (Y) ، وسلبيا مع تكلفة الفرصة البديلة للحصول على النقود بدلاً من السندات ، أي معدل الفائدة الاسمي (i). كلما زاد الدخل ، كلما طلب الاعوان الاقتصادية المزيد من النقود لإجراء عدد أكبر من المعاملات ، من ناحية أخرى ، كلما ارتفع معدل الفائدة ، كلما انخفض الطلب على النقود، أي ان الاعوان الاقتصادية لا ترغب بالاحتفاظ بالنقود فهم يفضلون الاحتفاظ بأصول ذات مردودية أفضل نسبيا.

- إذا زاد عرض النقود ، يجب أن ينخفض معدل الفائدة لاستعادة التوازن. السبب بسيط للغاية ، لموازنة عرض النقود، يجب تشجيع الاعوان الاقتصادية على الاحتفاظ بالمزيد من النقود. عند مستوى معين من المبادلات ، إذا انخفض معدل الفائدة ، يكون لدى الاعوان الاقتصادية حافز أقل للدخار بحيث تقل تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود و عليه يزداد الطلب عليها.

- بمنطق معاكس تمامًا، إذا زاد الطلب على النقود ، يجب زيادة معدل الفائدة . لصرف الاعوان الاقتصادية عن الحصول على المزيد من النقود (وبالتالي البقاء في التوازن الأولي قبل هذا الطلب الإضافي) ، يجب أن تكون تكلفة الفرصة البديلة للحصول على النقود مرتفعة ، مما يعني بالضرورة زيادة في معدل الفائدة.

توازن ميزان المدفوعات

هناك تحركات لرؤوس الاموال بين الدولة والخارج ، هذه التحركات تعتمد على سعر الفائدة للدولة المعنية (سعر الفائدة المحلي) وسعر الفائدة للدولة الخارجية (سعر الفائدة الأجنبي وهو متغير خارجي). في التبادلات المرنة ، يحدد العرض والطلب على العملة الوطنية والأجنبية سعر الصرف و يعتمد على:

- الواردات: للدفع مقابل الواردات ، سيكون هناك طلب على العملات الأجنبية (وبالتالي لدينا عرض من الخارج).

- الصادرات: سيكون لدينا طلب على العملة الوطنية من قبل الأجنبي لدفع ثمن صادرات الدولة (وبالتالي يتم تحديد العرض).

- تدفقات رأس المال نحو الداخل : للاستثمار في الدولة ، سيطلب الأجانب عملة وطنية.

- تدفقات رأس المال إلى الخارج: سيكون هناك طلب من طرف الدولة على العملات الأجنبية للقيام بالاستثمارات في الخارج.

يمثل منحني (B) مجموعة من التوليفات مجموعات من الدخل (Y) ومعدل الفائدة (i) التي تسمح بتوازن ميزان المدفوعات. يتكون ميزان المدفوعات من الميزان التجاري (B) وميزان رأس المال (NCF). يمثل الميزان التجاري الفرق بين صادرات الدولة و وارداتها ، يتدهور الميزان التجاري عندما يزداد الدخل القومي ويتحسن مع انخفاض سعر الصرف. ينتج رصيد ميزان رأس المال من تحركات رؤوس الأموال. إذا كان هناك مرونة تامة لرؤوس الأموال ، فإن معدل الفائدة المحلي يساوي معدل الفائدة الأجنبي ($i = i^*$). و الا تعتمد تحركات رؤوس الأموال على فرق العائد بين الاستثمار داخل الوطن

NCF يمثل رصيد ميزان رأس المال

$$NCF = \underline{K(i)} - \underline{K(i^*)}$$

تمثل $K(i)$ تدفقات رؤوس الأموال داخل الدولة و $K(i^*)$ تدفقات رؤوس الأموال خارج الدولة. تدفقات رؤوس الأموال الى الداخل هي دالة متزايدة لسعر الفائدة الوطني (i) الذي يمثل العائد من الاستثمارات داخل الدولة، تدفقات رؤوس الأموال الى الخارج هي دالة متناقصة لسعر الفائدة المحلي (i) .

يتكون رصيد ميزان المدفوعات من مجموع الميزان التجاري وميزان رأس المال

$$BP = BC + NCF$$

$$BP = X - E \times M + K(i) - K(i^*)$$

عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات غير متوازن ($BP \neq 0$) ، فإن التدفقات النقدية من الصادرات والتدفقات الرأسمالية نحو الداخل لا تكون مساوية لتدفقات العملة من الواردات و تدفقات رأس المال الى الخارج. لذلك عندما تكون $X + K(i) < E \times M + K(i^*)$ هناك تدفق لرؤوس الأموال نحو الخارج فيحدث بذلك عجز في رصيد ميزان المدفوعات ($BP < 0$). اما اذا كان $X + K(i) > E \times M + K(i^*)$ يصبح تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل فيحدث بذلك فائض في رصيد ميزان المدفوعات ($BP > 0$).